■■ الحلقة العشرون

... السيسي وجمال الدين وجهًا لوجه مع «مرسي»

أصدر اللواء احمد جمال الدين وزير الداخلية تعليمات صارمة بضرورة الإستمرار طوال الـ (٢٤) ساعة فى متابعة ورصد كافة نشاطات عضو تنظيم القاعدة (محمد جمال عبده الكشف «الشهير بأبو احمد» - أخطر إرهابي فى العالم) لأنه على إتصال مباشر بـ«ايمن الظواهرى - تنظيم القاعدة» وكان «محمد مرسي» قد أفرج عنه وظل فى مصر ولم يسافر مثل زملاء الثلاثة فى تنظيم القاعدة بالسفر إلى سوريا.

- وفى خلال أسبوع واحد آستطاع «أبو احمد» جمع (٣٠٠٠) إرهابي والبدء فى تدريبهم فى (٣) معسكرات فى «جبل الحلال» إضافة إلى إستقباله لعدد كبير من الإرهابيين من «اليمن والعراق وسوريا وليبيا والصومال وموريتانيا وفلسطين والجزائر وتونس وباكستان وأفغانستان والشيشان ومالى»، وقال وزير الداخلية

((هوه هايروح فين يعنى ؟ أهو موجود فى مصر ومازال تحت إيدينا)) .

– هنا : كانت بداية الصدام بين احمد جمال الدين وزير الداخلية مع «محمد مرسي – رئيس الجمهورية»، وأرادت الرئاسة السيطرة على كافة قطاعات وإدارات وزارة الداخلية .. بعدها : حاول «مرسي» السماح لـ«خيرت الشاطر – نائب مرشد الإخوان» بالإشراف على الأجهزة الأمنية ، لكن وزير الداخلية اللواء احمد جمال الدين رفض ذلك رفضاً قاطعاً ، وإضطر «مرسى» لإصدار تعليماته صريحة بالسماح لـ «الشاطر» بالتواصل مع «الرقابة الإدارية»، وبالفعل تحقق له ما أراد وطلب «الشاطر» ملفات المعارضيين السياسيين لحكم الإخوان وطلب مراقبة عدد من الشخصيات العامة والإعلاميين وقضاة بعينهم .

-- وإستمر «مرسي» فى تحدى القانون وطلب عقد إجتماعاً طارئاً مع جميع قيادات الإجهزة الأمنية والسيادية ، يومها ذهب قيادات الأجهزة ومعهم وزير الداخلية احمد جمال الدين ووزير الدفاع الفريق عبدالفتاح السيسي ، وكان فى إنتظارهما الدكتور هشام قنديل رئيس الوزراء وحضر الإجتماع ، وفاجأ «مرسي» جميع الحاضرين وقال (أنا جهزت قائمتين وعايز أفرج عنهم ضرورى .. القائمة الأولى دى الأخوة فى مكتب الإرشاد أرسلوها ومعظم الأسماء ناس غلابة .. والقائمة الثانية دى أرسلها لى الأخ الرئيس السودانى عمر البشير وكلهم سودانيين) .

.. كانت صدمة كبيرة لوزيرى الدفاع والداخلية ولرؤساء الأجهزة الأمنية والسيادية – مخابرات حربية ومخابرات عامة والأمن الوطنى – وقبل أن يُبدون إعتراضاتهم قام «مرسي» بدعوتهم جميعاً للصلاة ، تم قطع الإجتماع لإقامة الصلاة وكان «مرسي» هو «الإمام فى الصلاة» وعقب الصلاة تم إستئناف الإجتماع ، وبدأ إعتراض جميع القيادات الحاضرين لأن ذلك ضد القانون ، وكان الفريق السيسي

واحمد جمال الدين هما اللاذين يقودان الإعتراض وأكدا على ضرورة تثبيت دعائم القانون وعدم الإفراط فى الإفراج خاصة أن الإسماء التى عرضها «مرسي» – كان مرسي معه نسخة فى يده وهشام قنديل معاه نسخة مشابهة فى يده – تُعتبر خطراً على الأمن القومى ، لكن «مرسي» بدأ فى التحدُث وهو ينظر للقائمة الأولى وقال نصاً (دى قائمة فيها (٥٧) واحد .. دا عيان .. ودا بيموت .. ودا كبير فى السن .. ودا غلبان .. ودا يستاهل الإفراج .. ودا بيصرف على عياله .. ودا سايب ٦ عيال لواحدهم .. ودا رِجلُه والقبر .. ودا مريض قلب .. ودا عنده الطُحال .... كلهم كدا) ، ومِسك مرسي القائمة الثانية فى يده ونظر فيها وقال نصاً (دى قائمة فيها «١٢٣ » مواطن سودانى ، وأنا وعدت الأخ الرئيس السوداني عمر البشير إنى هأفرج عن جميع السودانيين اللى فى السجون المصرية).

– كانت القائمة الأولى تضم (إرهابيين متأصلين وتجار مخدرات وبلطجية ومخربين وصدر القرار بالعفو الرئاسي ويحمل رقم (١٢٢) لسنة ٢٠١٢.

.... وكانت القائمة الثانية تضم (سودانيين منهم « ٢٥ » سجناء فى قضايا عسكرية عنهم وصدر القرار بالعفو الرئاسي عنهم ويحمل رقم (١٥٥) لسنة ٢٠١٢ ، أما السجناء السودانيين الآخرين الذين كانوا محكوم عليهم بغرامات مالية باهظة بلغت قيمتهما ١٣ مليون و ٨٤٢ ألف جنيه فقد صدر بهم قرار مخصوص بالعفو الرئاسي ويحمل رقم (١٥٧) لسنة ٢٠١٢ والتنازل عن الغرامات وإسقاط العقوبة).

.. ويبدو أنه كانت هناك تنسيق مبكر بين الرئاسة فى مصر والرئاسة فى السودان ، بدليل خروج جميع السجناء السودانيين سريعاً وكان ينتظرهم قيادى بارز فى المخابرات السودانية وقيادى أخر فى الأمن السوداني ، وخلال ساعات قليلة كان جميع السجناء السودانيين فى طريقهم إلى السودان.

.. فى ذلك اليوم أدرك أخطر إثنين فى الرئاسة – جواسيس وعين «الشاطر» على «مرسي» – وهما «احمد عبدالعاطى – مدير مكتب الرئيس» و «إسعد الشيخة – نائب رئيس الديوان» بأن (وزيرى الدفاع والداخلية مش هايجيبوها لبر) وقررا إبلاغ «الشاطر» بالاعتراضات المتكررة لـ «السيسي وجمال الدين» على كافة قرارات «مرسي»، فماذا فعل «مرسي والشاطر ومكتب إرشاد الإخوان» معهما ؟، فالسيسي وجمال الدين جاءا إلى منصبيهما منذ فترة قصيرة جداً بل ومنذ أيام معدودة – جمال الدين تم تعيينه فى ٢ أغسطس ٢٠١٢ و وبعد ١٠ أيام تم تعيين السيسي فى ١٢ أغسطس ٢٠١٢ – وإعتبر الإخوان أنهم أمام ورطة كبرى تستلزم تصرفاً عاجلاً وقراراً سريعاً حتى تهدأ لهم الإمور ويسيطرون على كافة شئون البلاد .. فماذا فعل الإخوان ؟

.. بصراحة : المعلومات المتوفرة فى هذه النقطة تحديداً تؤكدها حقيقة واحدة حدثت وهى ((قيام الأجهزة الأمنية والسيادية بتحذير كل من وزير الدفاع الفريق السيسي ووزير الداخلية أحمد جمال الدين بعدم تناول أى طعام أو شراب أو أى شيء من هذا القبيل أثناء وجودهما فى قصر الرئاسة خلال إجتماعهما مع «مرسي» أو وجودهما فى الصالون الخاص الملحق بمكتب الرئيس أو حتى فى العزومات الرئاسية التى سادت القصر الرئاسي !!

.. بطبيعة الحال : وبحُكم العقلية الأمنية لـ (السيسي وجمال الدين) إستجابا للتحذيرات الأمنية ، وعلما بأنهما فى مقدمة القيادات الغير مطلوب وجودهما بجوار «محمد مرسي» لإعتراضاهم الدائم على كافة قراراته ، وقرر «السيسي وجمال الدين» عدم تناول أى شيء فى القصر الرئاسي بأى حال من الأحوال .. وفى إحدى المرات عقد «مرسي» إجتماعاً أمنياً مخصوصاً مع «السيسي وجمال الدين» الإثنين فقط.

.. وعلى غير العادة قرر «مرسي» إطالة أمد الإجتماع رغم انه كان يستمع

لتقارير إمنية سرية من وزير الدفاع ثم عرض وزير الداخلية المخاطر الإمنية الداهمة فى سيناء مُبدياً إنزعاجه من إنتشار التنظيمات فالمتطرفة ، لكن «مرسي» ظهر عليه عدم التركيز فيما يقوله وزيرى الدفاع والداخلية وظهر عليه أيضاً أنه سرحان ومشغول بأشياء أخرى ولم يعتن أو يهتم بما يقولونه ، إلى أن دعاهما لتناول «الغذاء»، فما كان من وزير الدفاع الفريق السيسي أن قال لـ«مرسي» نصاً (أنا صائم النهاردة ، فقد تعودت أن أصوم يومى الإثنين والخميس من كل أسبوع)، وتبعه وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين وقال لـ «مرسي» نصاً : أنا الدكتور مانعنى من الغذاء أصلاً ، فأنا أتناول الفطار فى الصباح وأتناول عشاء خفيف جداً بتعليمات من الدكتور الخاص بى .

.. كان الفريق السيسي وزير الدفاع صادقاً فيما قاله لـ «مرسي» فهو بالفعل يصوم يومى الإثنين والخميس من كل أسبوع .. وكان بالفعل اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية صادقاً أيضاً فيما قاله فقد كان محظور عليه بتعليمات من الدكتور بتناول طعام الغذاء نتيجة تعرضه لألام فى المعدة .

------- ((إلحق يا فندم .. سيارة جيش إتخطفت فى رفح)) كانت هذه هى إشارة عاجلة جاءت سريعاً إلى قيادات الأجهزة الأمنية والسيادية .. كانت الإستجابة السريعة من وزير الدفاع الفريق السيسي أن كلّف القوات الخاصة بضرورة التصرف والإفادة فى أقرب وقت .. فماذا حدث ؟ .. كانت سيارة مخصصة لتهريب البنزين قد تم إيقافها فى إحدى الكمائن فى رفح وتم إلقاء القبض على السائق والتحفظ على سيارة تهريب البنزين وتم تسليم السائق والسيارة لجهة سيادية للتحقيق معه فى عملية تهريب البنزين.

.. بسرعة قام بعض الأهالى فى رفح - بالإستعانة بعناصر غزاوية - بعمل هجوم على مبنى جهة سيادية بـ (رفح) بعد التظاهر أمام المبنى وأستطاعوا

الوصول للسائق وسيارة التهريب بل وسرقة إحدى السيارات التابعة للجيش .. قامت القوات الخاصة بالسيطرة على هذه العناصر والقبض على السائق مرة أخرى وسيارة تهريب البنزين والحصول على سيارة الجيش قبل تهريبها لغزة عبر الأنفاق.

.. وصدرت التعليمات من القيادة العامة للقوات المسلحة بفتح المياه وأغرقوا النفق الذى كانت السيارتين - سيارة تهريب البنزين وسيارة الجيش - سيتم تهريبهما منه إلى غزة ..... كان رد فعل الإخوان غريب وعجيب على هذه الواقعة ، وغضبوا غضباً عارماً من جراء قيام الجيش بإغراق إحدى الأنفاق بالمياه وإعتبروا أن ذلك سيجعلهم يخسرون «حركة حماس» المسيطرة على قطاع غزة بإعتبارها أحد الحلفاء الأساسيين فى تثبيت حكم الإخوان ، وتلخص رد فعل الإخوان فى رد فعل «خيرت الشاطر»، فقد قام بإنشاء شركة شركة مساهمة أطلق عليها (الشركة المصرية الفلسطينية) والتى تختص بإستئجار (٧٠) نفق فى «منطقة الدهنية» على الحدود مع المصرية مع غزة.

- كان رد فعل الأجهزة الأمنية والسيادية أسرع مما يكن ، فقد تم إرسال تقارير هامة لرئاسة الجمهورية تفيد بـ : الكشف عن فضيحة مدوية إرتكبها «خيرت الشاطر» ؟ ، وشهودها فى إسرائيل ؟ وقام جهاز الأمن الداخلى الإسرائيلى - الشاباك - برصدها وأبلغ جهاز الأمن الوطنى المصرى بكافة المعلومات عنها .. ما هى تفاصيل هذه الفضيحة ؟